ثورة ١٩٢٤ في السودان :

وبعد تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ بدأ العمل السري في السودان يدخل في مرحلة ويبدأ في الكشف عن بعض وجهه . ففي ١١ أيار ١٩٢٢ وزع منشور بعنوان « حقوق الأمة السودانية » وفيه هجوم عنيف على سياسة حكومة السودان في مجال التعليم والقضاء والمرتبات وأحتكار التجارة والنقل . وقد حمل المنشور توقيع الملازم الأول علي عبد اللطيف من الفرقة السودانية التاسعة . وتم أعتقال علي عبداللطيف وبدأت محاكمته في ١٤ حزيران ١٩٢٢ وقد أعلن أثناء المحاكمة أنه يمثل « جمعية قبائل السودان المتحدة » وقد حكم عليه بالسجن لعام واحد وفصله نهائياً من الجيش . وفي ١٦ أيلول ١٩٢٢ وصل الى عدد كبير من الناس والى ادارات الحكومة في الخرطوم وام درمان والدامر منشور قيم وصف لما أسماه « مأساة محاكمة علي عبداللطيف ». وفي ١٦ كانون الأول ١٩٢٢ نشرت جريدة الأهرام المصرية خبرا عن جمعية سرية تعمل في السودان بأسم « جمعية اتحاد السودان » برئاسة السيد محمد أحمد الحسن من قبلة العبايدة وكان معتقلاً في القاهرة خلال الحرب ، وقد عاد الى الخرطوم للعمل ضد الأنكليز . وذكرت الأهرام أن هذه الجمعية تحظى بدعم عدد كبير من السودانيين وأنها تسعى من أجل تحقيق أستقلال السودان وتخليصه من الحكم البريطاني .

وفي أيار ١٩٢٤ أسس علي عبداللطيف جمعية سرية بأسم جمعية اللواء الأبيض لكي تأخذ على عاتقها مواصلة المقاومة للوجود البريطاني في السودان، وقد أيد هذه الجمعية عدد كبير من الموظفين والطلبة والعمال . ونالت الجمعية كذلك الحركة الوطنية المصرية المتمثل بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها . ومن أعضاء الجمعية المؤسسين عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن شريف ومحمد المهدي وحسن صالح ، وعلي ملاسي . وعرفات عبدالله وعمر دفع الله .

لقد فزعت السلطات البريطانية من نشاط الجمعية ، فاخذت تنكل باعضائها فادى ذلك الى قيام تظاهرات عبرت عن استياء الشعب ، وكان اخطر هذه التظاهرات ماحدث خلال الايام ١٧-١٩ حزيران ١٩٢٤ في كل من الخرطوم وام درمان ، اذ عبرت الجماهير فيها عن تنديدها باساليب السلطات الاستعمارية . وبدأت الجمعية تلجأ الى اساليب

الاضراب العام . ولم تمض فترة قصيرة حتى اصبح للجمعية فروع في معظم المدن السودانية . وقد استطاعت الجمعية ان تفجر ثورة عارمة سنة ١٩٢٤ بدأت اثر اعتقال علي عبد اللطيف وعدد من اعضاء الجمعية البارزين اثر تظاهرات عارمة امتدت من شمال السودان حتى جنوبه. وفي تموز ١٩٢٤ قدمتهم السلطات البريطانية الى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم . فحكمت على على عبد اللطيف بالسجن ثلاث سنوات ، وعلى علي ملاسي بالسجن ست سنوات ، وعلى الاخرين بالسجن مددا تتراوح بين السنة والستة اشهر . واثر ذلك خرج طلبة المدرسة العسكرية بالخرطوم بمظاهرة مسلحة في اب ١٩٢٤ ، طافوا خلالها شوارع العاصمة وهي تهتف للحرية ولمصر والسودان ولسقوط الاستعمار . وقد استقطبت هذه المظاهرة الجموع الغفيرة من المواطنين ، واتجهت نحو سراي الحاكم العام حيث رددوا الهتافات الوطنية ، وبعد ذلك قصدوا منزل علي عبد اللطيف ،ومنازل قادة جمعية اللواء الابيض, وهناك رددوا الهتافات الوطنية تحية للمعتقلين . لكن السلطات البريطانية سرعان ما بادرت باعتقالهم اثر عودتهم الى المدرسة ومن ثم قدمتهم للمحاكمة حيث قضت بالسجن ست سنوات على بعضهم وافرج عن البعض الاخر بدون محاكمة .

وعقب مظاهرة طلبة المدرسة العسكرية ، سرت روح الانتفاضة الشعبية في مدن السودان الرئيسة . ففي عطبرة قامت حامية السكة الحديد وبعض المتظاهرين في مساء ١٠ اب باحتلال المحطة لمنع نزول حاميتين من الجيش البريطاني جاءت لقمع الانتفاضة . وفي مدينة الابيض مركز مديرية كردفان ، قاد محمد صالح جبريل حركة مسلحة ضد الانكليز ، ونتج عن ذلك صدور الاوامر بابعاده الى الخرطوم في ١٣ اب ، فنظمت اثر ذلك مظاهرة كبيرة في محطة سكة الحديد يوم رحيله هاتفة باستقلال مصر والسودان وفي شندي خرجت الجماهير في تظاهرة عارمة يوم ١٤ اب وهي تهتف لوحدة وادي النيل وقد ادى ذلك الى صدور الاوامر في ١٦ اب بمنع الاجتماعات العامة في المدينة .

اقلقت تلك التظاهرات الادارة البريطانية في السودان ، وخاصة تظاهرة المدرسة العسكرية وما نتج عنها من تظاهرات فاستدعيت التعزيزات الى الخرطوم يوم ١٩ آب . ووصلت عدة طائرات كما وصلت في ٢٢ آب فرقة عسكرية بريطانية . ونتيجة لذلك قام خمس واربعون ضابطا مصرياً في الجيش السوداني بتوقيع عريضة احتجاج على وصول القوات البريطانية الى الخرطوم قدموها الى وزير الحربية المصرية .

كما ارسلت الحكومة المصرية برئاسة سعد زغلول احتجاجا الى الحكومة البريطانية في اب ١٩٢٤ حملت فيه نتيجة الحوادث التي وقعت في السودان الى السياسة التي كان

يتبعها الموظفون البريطانيون ، والى الخطة التي اتبعت لقمع التظاهرات ، وطالبت بتشكيل لجنة للتحقيق وفي ٢٨ آب ردت وزارة الخارجية البريطانية على الاحتجاج بما يفيد بان المحافظة على النظام والامن في مصر من اختصاصها طبقا للمادة (٣) من اتفاقية ١٨٩٩ .

واثر مقتل السردار (لي ستاك) حاكم عام السودان في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ بدأت بريطانيا بتحقيق اهدافها في الانفراد بحكم السودان ، فوجهت انذارا الى الحكومة المصرية تطالب فيه بسحب جميع وحدات الجيش المصري الموجودة في السودان . لكن سعد زغلول رفض الانذار ، وقدم استقالته لتأتي وزارة جديدة تقبل الانذار وتصدر الاوامر بسحب القوات المصرية من السودان . ولما وصلت الاوامر الى القوات المصرية قرر القائد قام احمد رفعت القائد العام للقوات المصرية بالسودان البقاء على الرغم من تهديد الانكليز فسرت اثر ذلك موجه من الحماسة لدى السودانيين الذين صمموا على المقاومة . كما قرر الضباط السودانيين في الجيش المصري العودة الى مصر في حالة انسحاب القوات المصرية . وفي مساء ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ تحركت الكتيبة الحادية عشرة السودانية يقودها عدد من الضباط الشباب ، باتجاه ثكنات الجيش المصري في الخرطوم بحري بلانضمام اليهم. ولكن الانكليز تصدوا لهم عند كوبري خرطوم بحري حيث دارت معركة عنيفة دامت ٢٤ ساعة استشهد فيها الضابط السوداني عبد الفضل الماسي ، وانتهت المعركة بالقبض على الضباط السودانيين بعد ان فرغت منهم الذخيرة . وتمادى الانكليز في بطشهم ، اذ اعدموا بعض الضباط ونفوا اخرين الى بحر الغزال ليلقوا حتفهم هناك . ثم تفرغت القوات البريطانية لاخماد انتفاضة الكتائب العسكرية الاخرى في بعض المدن السودانية امثال تالودي والابيض وواد .وبالقضاء على المقاومة السودانية ، اضطرت القوات المصرية الى الجلاء عن السودان ، وهكذا توقفت عمليات الثورة ، التي كانت من ابرز الثورات الوطنية التحررية التي شهدها الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الاولى .

لجأت السلطات البريطانية في السودان الى اسلوب جديد في العمل ، حيث اعتمدت بعض القيادات القبلية لتستند اليها في مواجهة الحركة الوطنية . لكن الشعب العربي في السودان ، سرعان ماانتبه لهذه الاساليب ومضى في كفاحه حتى عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، حيث قوبلت في السودان بخيبة امل بالغة لانها لم تمس الوضع الاداري في السودان ، فانتشرت موجة التذمر في انحاء البلاد ، واتخذت الحركة الوطنية اشكالاً مختلفة ، لعل من ابرزها الدعوة لتأسيس مؤتمر الخريجيين العام ،

ثورة ١٩٢٥ في سوريا :

قاوم الشعب العربي في سوريا الانتداب الفرنسي مقاومة عنيفة . ففي سنة ١٩٢١ حدثت ثورة عارمة اندلعت من دير الزور . ولكن القوات الفرنسية استطاعت قمعها وفي سنة ١٩٢٢ حدثت ثورة في جبل الدروز ، ولكن الفرنسيين اخمدوها بيد ان تكبدوا خسائر كبيرة . وفي آب سنة ١٩٢٥ اندلعت ثورة وطنية تحريرية عارمة في سوريا . وكانت هذه الثورة قد بدأت في جبل حوران بقيادة سلطان باشا الاطرش وكان جبل حوران من اشد مناطق سوريا ارتباطاً بفكرة الثورة العربية ثم امتدت الثورة الى دمشق وبقية المدن . وقد كان من اسبابها تفاقم السخط الشعبي بعد قيام المندوب السامي الجنرال سراي Sarrail باساءة استقبال واعتقال وفد وطني ذهب الى مقابلته في بيروت لكي يحتج على تصرفات السلطات الفرنسية ويطالب بالاستقلال التام وقد تحرج موقف الفرنسيين خلال هذه الثورة الوطنية لذلك لجأوا الى استخدام كل الوسائل الوحشية ، ومن ذلك قيام المندوب السامي والقائد العام الجنرال سراي باصدار اوامره بضرب دمشق بقنابل الطائرات والمدفعية . ولم يتم للفرنسيين القضاء على الثورة الا بعد انقضاء سنتين على نشوبها ، وبعد ان تكبدوا خسائر جسيمة في الارواح والاموال .

اضطرت الحكومة الفرنسية بعد هذه الثورة الى الاستجابة لبعض المطالب الوطنية فاستدعت المندوب السامي سراي وارسلت الجنرال ديبور Duport للتحقيق في اسباب الحوادث . وفي سنة ١٩٢٨ قام المندوب السامي الجديد دي جوفنيل De Jouvenel باجراء انتخابات الجبهة تأسيسية وقد فازت « الكتلة الوطنية » التي كان من قادتها هاشم الاتاسي وسعد الله الجابري ، في الانتخابات . ومما هو جدير بالذكر ان الكتلة لم تظهر ككيان تنظيمي الا في المؤتمر الذي عقد في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ وقد ضمت احزاباً عديدة منها حزب الاستقلال وحزب الشعب والحزب الوطني السوري . ولقد نصت المادة الاولى من المبادئ العامة على ان الكتلة هيئة سياسية غايتها تحرير سوريا وايصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة على اراضيها المجزأة في دولة واحدة وتأمين الاتحاد مع الاقطار العربية الاخرى ،

وضعت الجمعية التأسيسية دستوراً لسوريا سنة ١٩٢٨ لم ينل موافقة فرنسا وذلك لانه نص على وجوب توحيد سوريا . كما نص على تاسيس قوات سورية مسلحة حلاً نهائياً بعد ذلك . واصدر سنة ١٩٣٠ دستوراً جديداً لسوريا يضم جميع المواد التي يحتويها الدستور القديم عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسا وتمسكت بها

سارع المندوب السامي بونسو Ponsot الى تعطيل الجمعية التأسيسية ثم حلها

المواد التي يحتويها الدستور القديم عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسا وتمسكت بها

الجمعية التأسيسية . وقد أكدت المادة (١١٦) من الدستور الجديد مسؤوليات فرنسا المنصوص عليها في صك الانتداب ، وفرضت فرنسا الدستور على الشعب العربي في سوريا ، وقامت باجراء انتخابات جديدة طبقاً له فى سنة ١٩٣٢ فاز فيها الموالون لسياستها . الا ان الاوضاع في سوريا لم تستقر . ففي سنة ١٩٣٣ علق الفرنسيون الدستور واستمر ذلك حتى سنة ١٩٣٦ حين اضطرت فرنسا ، في ضوء تواصل المقاومة العربية في سوريا ومجيء حكومة الجبهة الشعبية الى الحكم والمعروفة بعطفها على شعوب المستعمرات الى اتباع سياسة جديدة تقوم على اساس تنظيم علاقتها بسوريا بمعاهدة عرفت بمعاهدة ٩ أيلول ١٩٣٦ . ومن شروط هذه المعاهدة التي عقدها نيابة عن الشعب السوري وفد من الوطنيين في باريس ، ان تصبح سوريا دولة مستقلة مستقلة خلال سنوات ثلاث من اقرار المعاهدة ، وتعمل فرنسا على تيسير دخول سوريا عصبة الامم شريطة ان تحتفظ فرنسا بقاعدتين جويتين فى سوريا ، وان تسمح ببقاء قوات برية في منطقتي العلويين والدروز خمس سنوات ، وان يقوم المدربون العسكريون الفرنسيون بتدريب الجيش السوري ، وان تمد فرنسا هذا الجيش بالاسلحة والمعدات العسكرية . وفى حالة الحرب تقوم سوريا بالتعاون مع فرنسا وذلك بالمحافظة على المطارات وتقديم المساعدات اللازمة في النقل والمواصلات .

وبالنسبة الى لبنان ، فقد نجحت فرنسا بخلق كيان سياسي منفصل عن سوريا منذ ايلول ١٩٢٠ وفي ١٩٢٦ اصدرت دستوراً صنعته فى باريس نص على تأكيد البنود الواردة في صك الانتداب ولما ثار الشعب العربي في لبنان على هذا الوضع سنة ١٩٣٢ اصدر المفوض السامي « بونسو» فى ١٢ تشرين الاول ١٩٣٢ قراراً بتعليق الدستور اللبناني مدعيا ان ذلك كان لاسباب مالية وتوفير النفقات على الخزينة . مع العلم ان اذاعة كولونيال . وهي الناطقة باسم الحكومة الفرنسية انذاك ، كشفت السر عن السبب الحقيقي فاشارت الى ان المفوض السامي قام بذلك ليمنع احد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول الى كرسي رئاسة الجمهورية اللبنانية .

وحين عقدت فرنسا معاهدة ١٩٣٦ مع سوريا . اجرت في الوقت نفسه مفاوضات مع الوطنيين اللبنانيين . اسفرت عن توقيع معاهدة فرنسية – لبنانية على غرار المعاهدة الفرنسية السورية .

الا ان لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية لم توافق على المعاهدتين . بحجة انهما لاينفعان مصالح فرنسا . فضلا عن ان الظروف الدولية لاتشجع فرنسا على ترك مصالحها في سوريا ولبنان . وان استقلالهما سيغري الوطنيين في المغرب العربي بالثورة ضد الحكم الفرنسي .

هذا فضلاً عن أن تركيا لم تكن لترضى عن قيام دولة مستقلة في سوريا تضم اليها ميناء الاسكندرونة ذا الاهمية الكبرى بالنسبة لها . ولما كانت فرنسا تعد صداقة تركيا في المكانة الاولى من الأهمية مادامت اوربا مهددة بقيام حرب عالمية جديدة . فانها سارعت بالتنازل في تموز ١٩٣٩ لتركيا عن الاسكندرونة العربية . وهكذا أخلت فرنسا بعهدها الذي سبق ان قدمته لعصبة الامم حين كلفتها بالانتداب على سوريا وكذلك العهد الآخر الذي قدمته بموجب معاهدة ١٩٣٦ والذي ينص على « ان على الدولة المنتدبة ان تحافظ على كيان سوريا ولبنان والأ تفرط في اي جزء من اراضيها للغير سواء اكان ذلك بالتنازل ام بالتأجير ام باية طريقة اخرى » . وكانت حجة فرنسا في ذلك ان ٤٠ ٪ من سكان المنطقة من الأتراك وان باقي السكان خليط من العرب وغيرهم . وتناست عروبة الاسكندرونة ودخولها جغرافيا وسياسيا في حدود سوريا . وانها آلت اليها منذ سنة ١٩١٨ اثر سقوط الدولة العثمانية . وان ميناءها من أهم موانيء سوريا على البحر المتوسط ولاغنى لها عنه . وقد عز على السوريين ان يقتطع منهم جزء عزيز . وان تخل فرنسا بعهدها . فزاد سخطهم على الفرنسيين . وكان عليهم انتظار ماستسفر عنه الحرب العالمية الثانية .

ثورة ١٩٣٢ في تونس :

انعكست اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي منذ سنة ١٩٣١ فانخفضت اسعار المواد الأولية من قمح وشعير وزيت وصوف ، وأثر ذلك على اوضاع الفلاحين . ففي ١٩٣٤ على سبيل المثال كانت أسعار الزيت تمثل ٣٥ ٪ من قيمتها سنة ١٩٢٨ . وفي تشرين الأول ١٩٣٤ كانت ثلاثة الاف عقار مسجلة في قائمة المحاكم لكي تباع بيعا عدليا . وخلال هذه الظروف الأقتصادية السيئة ، أهتم الشعب بمسألة التجنيس فمنذ اواخر ١٩٣٢ بدأت الانتفاضات الشعبية ضد التجنيس . وعد الشعب كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية « مارقاً كافراً وليس له الحق في ان يدفن في المقابر الاسلامية » . وتدخلت الصحافة الوطنية فشنت حملة عنيفة حول مسألة التجنيس وجعلت مستوى الحوار يرتفع الى مناقشة بقاء العروبة أوتلاشيها . وقادت تلت المناقشات مجموعة من المثقفين تعمل بجريدة « العمل التونسي » وكانت تساند الحزب الدستوري منهم الدكتور محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة والحبيب بورقيبة . وكانت فلسفة هذه المجموعة تقوم على أساس ان قانون التجنيس يرمي الى فرنسة التونسيين والقضاء على شخصيتهم الوطنية والقومية . وقد ادت نشاطات هذه الجماعة الى تنظيم حركة معارضة للتجنيس في المنستير والمكنين وقصر هلال وتونس العاصمة . وخلال تلك الحركة اصطدم المتظاهرون بسلطات الأحتلال واستشهد عشرات الوطنيين واستمر الكفاح الشعبي قوياً حتى سنة ١٩٣٦ .

لقد سعت مجموعة الشباب تلك الى ان تؤسس لنفسها منبراً مستقلاً عن الحزب الحر الدستوري التونسي . اذ اعتقدوا « ان اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات الحزب الاخرى لم تعد مؤهلة للقيادة لذلك تكتلوا فيما بينهم وسموا انفسهم منذ ٢ آذار ١٩٣٤ « الحزب الحر الدستوري الجديد » واصدروا جريدة « العمل » لتكون لسان حال الحزب . ومما يلحظ ان معظم قادة الحزب الجديد هم من الذين « درسوا في اوربا وتأثروا بالفكر التنظيمي الغربي » . ومن هنا فان تأسيس الحزب الجديد وانشقاقه عن الحزب الدستوري كان محل ترحيب من جانب السلطات الفرنسية التي استبشرت بهذا الانقسام الجديد كأيذان . من وجهة نظرها ، بنهاية الحركة الوطنية .

ولكن قيادة الحزب الجديد المؤلفة من الدكتور محمود الماطري والحبيب بورقيبه وشقيقه محمد والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقه ، فوتوا على السلطات الفرنسية هذه الفرصة . اذ سرعان ماشرعوا في العمل ، ونظموا اجتماعات عديدة في كل انحاء البلاد واستخدموا الصحافة لكشف اساليب المستعمر والدعوة الى مقاومتها . وخلال بضعة شهور اصبح الحزب الجديد بالنسبة الى السلطات الفرنسية « قوة تبعث على القلق » وعندها شعر المقيم الفرنسي بيروطون Peyrouton ان مجرد انقسام الحركة الوطنية لم يمنع الحزب الجديد من توسيع نشاطه وتكوين الخلايا الحزبية في كافة انحاء البلاد التونسية فقرر يوم ٣ ايلول ١٩٣٤ ضربه ونفي قادته الى المناطق الصحراوية النائية .

ثورة ١٩٣٦ في فلسطين

ظهرت بوادر التحفز للثورة بتأليف لجنة سرية عربية في حيفا في تشرين الاول ١٩٣٥، برئاسة الشيخ عز الدين القسام . وقد تألفت اللجنة من خمسة اقسام .

وقد نجحت الجماعة في الفتك بعدد ليس بالقليل من الانكليز الامر الذي اضطر سلطات الانتداب الى تجريد حملة ضخمة من الطائرات والسيارات المصفحة واستشهد الشيخ القسام واربعة من رفاقه . وتحولت مناسبة تشييع الشهداء الى تظاهرة شعبية رائعة اثارت ثائرة السلطات وكان ذلك ايذانا بقيام الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦ وتعزو المصادر الرسمية البريطانية الثورة الى تأثير تنامي الحركة القومية العربية انذاك وخاصة في مصر والعراق وسوريا .

اصطدم ثلاثة من اليهود في الطريق بين طولكرم ونابلس . بعدد من العرب ليلة ١٥ نيسان ١٩٣٦ وفي الليلة التاليه استشهد عربيان برصاص اليهود قرب مستوطنة بتاح تكفا . وبعد ايام قليلة قام اليهود باضطرابات في يافا وتل ابيب . ونجم عن ذلك استعداد العرب لمواجهة الموقف . فتشكلت في ٢٠ نيسان ١٩٣٦ في نابلس لجنة وطنية دعت الى أضراب عام حتى تتوقف الهجرة . كما دعت الى تشكيل لجان وطنية في جميع المدن والقرى الفلسطينية . وفي ٢٥ نيسان تكونت اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج امين الحسيني مفتي القدس . وقد ضمت اللجنة تحت لوائها كل المنظمات والاحزاب الفلسطينية . ونظمت اللجنة جماعات الفدائيين واشترك مئات

من المجاهدين العرب من سوريا والعراق وشرق الاردن مع اخوانهم الفلسطينيين في في ثورتهم . وقد صحب الاضراب اعمال ثورية عديدة واسعة النطاق . منها تدمير المستعمرات اليهودية وتخريب طرق المواصلات وتشير المصادر الرسمية البريطانية الى ان الثوار استخدموا أساليب تختلف عن تلك التى عرفت في حرب الانصار فيما بعد وخاصة في جبال الخليل وهي منطقة يعرفونها جيدا ولاتسمح بانجاز اجراءات عسكرية مضادة . ومما زاد في عرقلة الاجراءات العسكرية . كما تقول هذه المصادر تأييد السكان للثائرين وصعوبة الحصول على معلومات عنهم . وقد بدأت النجدات العسكرية بالوصول في ايار . وقد صار في البلاد فرقتان عسكريتان بريطانيتان في ايلول . وفي نهاية الشهر المذكور خول المندوب السامي باقاء محاكم عسكرية ورفضت السلطات تقديم اي امتياز مقابل ايقاف الاضراب واعادة النظام . ولما فشلت بريطانيا في ايقاف الثورة لجأت الى الملوك والامراء العرب . فاستجاب غازي ملك العراق وعبد

مذكرة للحكومة البريطانية بايجاد حل سريع للمشكلة الفلسطينية . وفي ١١ تشرين الاول نشرت اللجنة العربية نصوص رسائل متشابهة من الملوك والامراء العرب وفيها اذاعوا اتفاقهم على : « دعوتكم للعمل على اعادة السلام ، وعدم الاستمرار في اراقة الدماء ، وفي دعوتنا هذه نعتمد على حسن نواياصديقتنا بريطانيا العظمى التي اعلنت عن نيتها في تطبيق العدالة . ونرجوا ان تكونوا واثقين من استمرار جهودنا لمساعدتكم » . وفي اليوم التالي انهى الأضراب وعاد الهدوء النسبي الى البلاد لفترة من الزمن .

ارسلت الحكومة البريطانية خلال احداث الثورة . لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل مهمتها التحقيق في اسباب الثورة . وقد صدر تقريرها وبيان الحكومة عنه في ٧ تموز ١٩٣٧ . واوصى التقرير بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق عربية ويهودية وبريطانية وايد البيان ماجاء في التقرير واشار « الى ان من الواجب كتدبير مؤقت اتخاذ اجراءات لمنع المعاملات في الاراضي التي قد تمس المشروع » اي منع انتقال الاراضي العربية الى اليهود في المنطقة التي حظر التقرير فيها ذلك ، وحدد الهجرة اليهودية بثمانية الاف شخص خلال مدة ثمانية أشهر من اب ١٩٣٧ الى اذار ١٩٣٨ . شرط الا يتجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين » . وذكر البيان ان « العرب سينالون استقلالهم القومي ، وبذلك يتمكنون من التعاون على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدم العرب » .

لقد زاد ماجاء في تقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية بتقسيم فلسطين حدة الثورة . اذ رفض العرب « التقسيم » ورأوا ان لاسبيل لهم غير القتال واستمرار المقاومة . وهكذا عمت الثورة فلسطين ، وبدأت الاشتباكات مرة اخرى . واذاعت اللجنة العربية العليا في ٨ تموز ١٩٣٧ بيانا قالت فيه : « ان المشروع المقترح يقدم لليهود هدية هي اخصب اراضي فلسطين » وعقد العرب مؤتمرا في بلودان بسوريا في ٨ ايلول ١٩٣٧ حضره مندوبون من الاقطار العربية . واعرب المشتركون في المؤتمر عن استنكارهم لاي فكرة تنطوي على التقسيم . واتخذوا عدة قرارات ابرزها ان فلسطين جزء لايتجزأ من الوطن العربي . ورفض ومقاومة التقسيم والأصرار على الغاء الانتداب وتصريح بلفور وتاليف حكومة دستورية يكون للاغلبيات فيها ما للاكثرية من حقوق وواجبات وتنظيم العلاقات مع بريطانيا بمعاهدة تضمن للشعب العربي في فلسطين استقلاله وسيادته واصدار تشريع يمنع انتقال الاراضي الى اليهود ووقف الهجرة اليهودية فورا . واقر المؤتمرون ميثاقا اقسموا عليه وقوفا بحماسة رائعة جاء فيه انهم يقسمون ويتعهدون امام الله والتاريخ والشعب العربي ان يستمروا في الكفاح الى ان يتم انقاذ فلسطين .